ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Assis. Lect. Faisal Ghazi Alawi

Maysan Education Directorate

Email: Fassal 456985 @gmil com

Keywords:

Islamic al-Andalus, Islamic economy, ḥisbah, currencies, trade routes.

CC BY

Article info

Article history:

Received 18. Dec .2025

Accepted 15. Feb .2026

Published 10. May.2026

Economic life in Islamic Andalusia; model agriculture and trade

A B S T R A C T

This research aims to examine the features of the economic life in Islamic al-Andalus, focusing on the integration between agriculture and trade as two essential pillars for societal prosperity. The study explores the general economic structure, including natural and human resources, as well as the economic policies adopted by the state. It further analyzes the development of agricultural activities, highlighting key crops, irrigation techniques, and the socio-economic organization of rural labor. In the commercial aspect, the study delves into the internal and external trade networks, including land and sea routes, and offers a detailed analysis of local markets, the financial system, and currencies in use. The findings reveal that agriculture provided a stable productive base, while trade ensured the circulation of goods and expanded civilizational connections. This synergy contributed significantly to the prosperity and political stability of al-Andalus. The study recommends further research into the economic frameworks of other Islamic civilizations.

© 2026 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol63.Iss1.4869

الحياة الاقتصادية في الأندلس الإسلامية؛ الزراعة والتجارة انموذجا"

م.م. فيصل غازي عليوي

مديرية تربية ميسان

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة ملامح الحياة الاقتصادية في الأندلس الإسلامية، من خلال التركيز على التكامل بين الزراعة والتجارة بوصفهما عاملين حاسمين في ازدهار المجتمع الأندلسي. وقد تناول البحث البنية العامة للاقتصاد الأندلسي، بما في ذلك المقومات الطبيعية والبشرية، والسياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة. كما تم تحليل تطور النشاط الزراعي من حيث المحاصيل وأساليب الري، والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي للعمل الزراعي. وفيما يخص التجارة، تم التوسع في عرض النشاط التجاري الداخلي والخارجي، ومساراته البرية والبحرية، إضافة إلى دراسة تفصيلية للأسواق

المحلية والنظام المالي والعملات المستخدمة. خلصت الدراسة إلى أن الزراعة وفّرت قاعدة إنتاجية ثابتة، بينما أسهمت التجارة في تصريف المنتجات وخلق تواصل حضاري واسع، مما عزز من ازدهار الأندلس واستقرارها السياسي والاجتماعي. ويوصي البحث بإجراء دراسات معمّقة في البنية الاقتصادية للحضارات الإسلامية الأخرى.
الكلمات المفتاحية: الأندلس الإسلامية ، الاقتصاد الإسلامي، الحِسبة ، العملات ، طرق التجارة.

أولًا: مقدمة البحث

شهدت الأندلس الإسلامية عبر قرونها المختلفة نهضة حضارية شاملة، لم تقتصر على المجالات العلمية أو العمرانية فحسب، بل امتدت لتشمل مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فكانت بحقّ مثالًا متميزًا على الازدهار الحضاري في ظل الدولة الإسلامية. وقد جاءت هذه النهضة نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية والسياسية، كان من أبرزها تطور النشاط الاقتصادي، الذي اتخذ من **الزراعة والتجارة** عمادين رئيسيين له.

فالأراضي الأندلسية، بما تمتعت به من خصوبة، وتنوّع مناخي، ووفرة في الموارد المائية، جعلت منها بيئة مثالية للنشاط الزراعي، الذي شمل زراعة الحبوب، والفواكه، والخضروات، والنباتات العطرية والطبية. وفي ذات السياق، ساهم الموقع الجغرافي للأندلس على ضفاف البحر المتوسط، والمحيط الاطلسي ومضيق جبل طارق وانفتاحها على أوروبا وشمال أفريقيا، في خلق بيئة تجارية نشطة ومترابطة، ازدهرت فيها الأسواق، وتعددت السلع، ونشطت العلاقات التجارية الداخلية والخارجية.

إن هذا التفاعل البنيوي بين الزراعة والتجارة لم يكن منفصلًا عن الإطار العام للحياة في الأندلس، بل كان من أبرز العوامل التي ساهمت في استقرار الدولة سياسيًا واجتماعيًا، كما دعم استقلالها الاقتصادي، وفتح المجال أمام تنمية دائمة. من هنا، جاءت فكرة هذا البحث للوقوف على مظاهر الحياة الاقتصادية في الأندلس الإسلامية، وتحليل أنموذجين رئيسيين فيها هما :**الزراعة والتجارة**، وذلك لفهم طبيعة التوازن الذي أوجدته الدولة الأندلسية بين النشاطين، وكيف أثّر هذا التكامل في استدامة الرخاء والازدهار.

ثانيًا: إشكالية البحث

بقدر ما شهدت الأندلس من تطورات حضارية لافتة، فإن جذور هذه النهضة تكمن في أسسها الاقتصادية. وانطلاقًا من هذه الفرضية، يطرح البحث الإشكالية المركزية التالية:

(كيف أسهمت الزراعة والتجارة في بناء الحياة الاقتصادية في الأندلس الإسلامية؟ وما مظاهر تطورهما، وأوجه التفاعل والتكامل بينهما في خدمة النمو الحضاري العام للدولة الأندلسية؟)

تندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية مهمة، من قبيل:

- ما المقومات الطبيعية والبشرية التي ساعدت على تطور الزراعة؟
- كيف نُظّمت العلاقة بين المزارعين والسلطة في الأندلس؟
- ما هي أبرز ملامح النشاط التجاري الداخلي والخارجي؟
- كيف انعكست الأنشطة الاقتصادية على بنية المجتمع واستقراره السياسي؟

ثالثًا: أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والمعرفية، من أهمها:

١. **التعرّف على المقومات الزراعية** في الأندلس، سواء ما تعلق منها بالموارد الطبيعية أو التقنيات والأساليب المستخدمة في الزراعة والري.

٢. **تحليل بنية النشاط التجاري** في الأندلس، مع تسليط الضوء على طرق التبادل التجاري، والأسواق، والعلاقات الخارجية، والعملات المتداولة.
٣. **الكشف عن أوجه التكامل والتأثير المتبادل** بين الزراعة والتجارة، وبيان كيف ساهم هذا التكامل في تعزيز ازدهار الاقتصاد الأندلسي، وانعكاسه على الاستقرار الاجتماعي والسياسي.
٤. **إبراز تجربة الأندلس الإسلامية** كنموذج اقتصادي ناجح ومتكامل في بيئة متعددة الثقافات والديانات، مما يفتح المجال أمام مقاربات مقارنة مع تجارب اقتصادية أخرى.

رابعًا: أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من اعتبارات علمية وتاريخية متعددة، نذكر منها:

١. **تسليط الضوء على حقبة اقتصادية مهمة** في تاريخ الأندلس، لم تحظَ بالاهتمام الكافي مقارنة بالجوانب السياسية والعلمية والدينية التي كثيرًا ما يتم التركيز عليها، وقد اختلفت الحياة الاقتصادية في الاندلس باختلاف الظروف السياسية للبلاد .
٢. **إبراز الجوانب الاقتصادية للحضارة الإسلامية** بوصفها أحد أهم دعائم ازدهار الدولة والمجتمع، مما يساهم في تصحيح بعض الصور النمطية التي تحصر الحضارة الإسلامية في الأطر الدينية أو المعمارية فقط.
٣. **إبراز الترابط الوثيق بين الاقتصاد والسياسة والاجتماع**، من خلال دراسة كيفية مساهمة الاستقرار الاقتصادي في إرساء قواعد الأمن المجتمعي، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن الطبقي.
٤. **تحفيز الباحثين على استكشاف تجارب اقتصادية أخرى** في التاريخ الإسلامي، والقيام بمقاربات بين الأندلس الإسلامية وغيرها من الحضارات في المشرق والمغرب.

خامسًا: منهجية البحث

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن إشكاليته الرئيسة، تم اعتماد منهجين رئيسيين:

١. **المنهج التاريخي التحليلي:**

يُستخدم لتتبع الوقائع والأحداث الاقتصادية في الأندلس، وتحليل الوثائق والمصادر التاريخية التي توضح تطور النشاط الزراعي والتجاري، مع ربطها بالسياق الزمني والسياسي الذي ظهرت فيه.

٢. **المنهج الوصفي المقارن:**

يُستخدم لمقارنة مظاهر الزراعة والتجارة من حيث التنظيم، الموارد، النتائج، وأوجه التفاعل، مع تقديم وصف دقيق لبنية كل نشاط اقتصادي على حدة، ثم مقارنة مدى تكاملها وتأثيرها المتبادل.

كما تم الاستعانة بمصادر متنوعة تشمل:

- كتب المؤرخين الأندلسيين والعرب.
- دراسات تحليلية حديثة في التاريخ الاقتصادي.
- وثائق ومخطوطات تناولت الأنشطة الزراعية والتجارية في الأندلس.

المبحث الأول: البنية العامة للحياة الاقتصادية في الأندلس الإسلامية

تميّز الاقتصاد الأندلسي خلال الحكم الإسلامي ببنية متكاملة أساسها الموارد الطبيعية والطاقات البشرية المؤهلة. وقد شكّل هذا التوازن بين الطبيعة والإنسان دعامة رئيسة للنمو الاقتصادي، وخصوصًا في قطاعي الزراعة والتجارة. وتعد

دراسة المقومات الطبيعية والبشرية بمنزلة المدخل الضروري لفهم الأسس التي بُني عليها الازدهار الاقتصادي في الأندلس، التي ساعدت على استقرار المجتمع وتقدّمه لعدة قرون. وفي هذا السياق، نتناول فيما يلي أهم هذه المقومات.

المطلب الأول: المقومات الطبيعية والبشرية للاقتصاد الأندلسي

أولًا: وفرة الأراضي الخصبة والأنهار

تمتعت الأندلس الإسلامية بموارد طبيعية غنية مثّلت حجر الأساس في بناء اقتصاد زراعي متين. فقد احتضنت الأندلس مجموعة من الأحواض النهرية الخصبة، في مقدمتها الوادي الكبير (Guadalquivir) ، وهو من أبرز الأنهار في شبه الجزيرة الإيبيرية، حيث يبلغ طوله أكثر من ٦٥٠ كيلومترًا، ويخترق أراضي زراعية واسعة تُعد من أخصب المناطق. كما ساهمت أنهار أخرى **(بوزيان وميمونة، ٢٠٢٥، ص٣٤)**، مثل نهر وادیانة ووادي لكة، في تشكيل شبكة مائية طبيعية ساعدت على قيام نمط زراعي متكامل ومنتج وقد ساعد هذا الغنى المائي على استغلال الأراضي الطينية العميقة في الهضاب والوديان، حيث انتشرت زراعة الحبوب، وأشجار الزيتون، والفواكه، والخضروات، وغيرها من المحاصيل. وكان لهذا التنوّع في التربة والمناخ أثرٌ كبير في تعزيز وفرة الإنتاج الزراعي، فالمناخ المتوسطي المعتدل الذي يسود الأندلس – بصيفه الحار وشتائه الدافئ – أتاح للزراعة أن تزدهر على مدار العام، خاصة في المناطق الساحلية والداخلية القريبة من مصبات الأنهار. **(مقبول، ٢٠٢٠، ص٩٥)**.

وفي ظل هذا المناخ المناسب، طوّر المسلمون في الأندلس تقنيات متقدمة في الري، تمثلت في إنشاء شبكات من القنوات المائية والسواقي والنواعير، مستفيدين من خبراتهم السابقة في المشرق الإسلامي ومن الإرث الروماني القديم. وقد استخدمت هذه التقنيات في جرّ المياه السطحية والجوفية، وتحويل مساحات شاسعة من الأراضي الجافة إلى حقول مزدهرة، الأمر الذي ساعد في تحقيق الاكتفاء الذاتي، بل وتوليد فوائض زراعية ساعدت لاحقًا في تنشيط التجارة الداخلية والخارجية.

ثانيًا: الدور السكاني والمهارات التقنية

لم يكن النمو الاقتصادي في الأندلس الإسلامية ممكنًا لولا العامل البشري الفاعل، الذي شكّل ركيزة أساسية في إدارة الموارد واستثمارها. فقد عرفت الأندلس خلال القرون الهجرية الوسطى توسعًا سكانيًا كبيرًا، خاصة في المدن الكبرى مثل قرطبة وإشبيلية وغرناطة. وكان لهذا التوسع العمراني أثر مباشر في تحفيز الإنتاج الزراعي، نظرًا لازدياد الطلب على الغذاء والخدمات الأساسية وكان الريف الأندلسي بمثابة العمق الاقتصادي الذي يغذي المدن، وقد أدّى تطوّر شبكات النقل بين الريف والحضر إلى خلق سوق نشطة ساهمت في تنظيم عمليات الإمداد والاستهلاك. كما أن المهارات التقنية التي امتلكها سكان الأندلس، ولا سيما في المجال الزراعي، أسهمت في رفع كفاءة العمل الزراعي وتنوع منتجاته. فقد أظهر الأندلسيون قدرة واضحة على التخصص في زراعة محاصيل مثل القطن، الزيتون، الحبوب، والنباتات الطبية والعطرية، مما أتاح تنمية صناعات تحويلية قائمة على هذه الموارد. **(الأشبيلي، ١٤٣٣هـ– ٢٠١٢م ، ص١١٥)**.

وقد برزت أسماء لعلماء زراعيين أندلسيين، مثل **ابن البَصّال** و**ابن العوّام**، الذين ألّفوا كتبًا تخصصية وثّقوا فيها أكثر من ٥٠٠ نوع من النباتات، إضافة إلى تقنيات الزراعة والري وأساليب التسميد والتقليم. وكانت هذه المؤلفات مرجعًا علميًا وتطبيقيًا للمزارعين، ساعدتهم في تحسين الإنتاجية الزراعية على أسس علمية دقيقة، ورفعت من مستوى المعرفة الزراعية إلى حدّ لم تعرفه أوروبا في تلك المرحلة. (بن حمود ، ١٤١٤هـ ، ص١٦٠) .

ثالثًا: تأثير التبادل المعرفي والتقني

لقد ساهم انفتاح الأندلس على المشرق الإسلامي والمغرب العربي، إضافة إلى تفاعلها مع الإرث والروماني والبيزنطي، في تحقيق طفرة زراعية استثنائية. وقد استفاد الأندلسيون من تجارب الحضارات الأخرى في مجالات الاستصلاح الزراعي، تدوير المحاصيل، وتقنيات الحصاد والري، فقاموا بتكييف هذه التجارب مع بيئتهم المحلية. كما نقلوا محاصيل جديدة من الشرق الإسلامي، كالأرز، والقطن، والحمضيات، والباذنجان، والملفوف، التي لم تكن معروفة في أوروبا قبل العصر الإسلامي**(الحميدي، ١٩٦٦م، ص٦٣)** وكان لهذه المحاصيل أثر اقتصادي مزدوج، فهي من جهة ساهمت في تنويع السلة الغذائية المحلية، ومن جهة أخرى مكّنت الأندلس من تصدير فوائضها الزراعية إلى مناطق متعددة، مما عزّز من النشاط التجاري وفتح أسواقًا جديدة أمام الاقتصاد الأندلسي وقد ظهرت نتائج هذا التفاعل التقني جلية في بناء أنظمة ري حديثة استُخدمت فيها النواعير والآبار والقنوات، مما أدى إلى تحسين كفاءة توزيع المياه، واستثمارها في الأراضي الزراعية الواسعة، وهو ما ساعد على تعزيز الأمن الغذائي وزيادة الأرباح الزراعية، وبالتالي توفير قاعدة اقتصادية قوية دعمت نمو التجارة والصناعة لاحقًا.

المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية للدولة الأندلسية

١. أنظمة الجباية والضرائب

اعتمدت الدولة الإسلامية في الأندلس على نظام مالي متكامل يقوم على تحصيل الضرائب والجبايات وفق ضوابط شرعية وإدارية محددة، بهدف تمويل الخزانة العامة (بيت المال) وضمان تسيير شؤون الدولة. وقد شمل هذا النظام عدة أنواع من الضرائب، أبرزها : **(الفرضي، ١٩٨٩، ص٧٨)**

- **الخراج** : وهو ضريبة تُفرض على الأراضي الزراعية المستثمرة، بغضّ النظر عن هوية مالكها، سواء كان مسلمًا أو غير مسلم. كان الهدف منه تنظيم استغلال الأرض وتحويل عائداتها إلى مصدر دخل مستمر يدعم مالية الدولة.
- **الجزية** : وهي ضريبة سنوية مفروضة على أهل الذمة الذكور غير المسلمين القادرين على العمل، مقابل حمايتهم وعدم إلزامهم بالمشاركة في الخدمة العسكرية. وكانت هناك فئات معفاة من دفع الجزية مثل الفقراء، المرضى، وأصحاب الوظائف العامة والخدمات الاجتماعية.
- **العشور والزكاة** : فرضت الزكاة على المسلمين بنسب تختلف بحسب نوع المال أو الثروة، بينما كانت العشور جباية تُستوفى من إنتاج الحبوب وبعض السلع الزراعية الأخرى. وقد خصص جزء من هذه الأموال لصيانة الطرق والجسور وتمويل المشاريع العامة والمؤسسات الخيرية.
- **الجمارك ورسوم المرور** : وهي ضرائب تُفرض على البضائع الداخلة والخارجة عبر الموانئ والأسواق، وكذلك على القوافل التجارية. وقد ساعدت هذه الجمارك في تنظيم التجارة الداخلية والخارجية، فضلًا عن كونها مصدرًا مهمًا لتمويل المشاريع الاقتصادية. **(المقري، ١٤٠٨هـ – ١٩٩٨م، ص٧٤)**

تميّزت هذه المنظومة بمرونتها وتطورها عبر العصور الأندلسية، فقد عرفت تعديلات وفق المراحل السياسية (الأموية ، دول الطوائف)، لكنها حافظت على توازن واضح بين فرض الضرائب وتوفير بيئة اقتصادية مستقرة. كما كان تحصيل هذه الضرائب يتم من خلال نظام إداري منظم، شارك فيه موظفون من المسلمين والمسيحيين واليهود، ما عزّز من العدالة في تطبيق هذا النظام وساهم في انتشار ثقافة مالية متينة داخل المجتمع.

٢. دعم الدولة للأنشطة الإنتاجية

لم يقتصر دور الدولة الأندلسية على جمع الضرائب ومراقبة الأسواق، بل اتخذت خطوات فعلية لدعم الأنشطة الإنتاجية وتعزيز الاقتصاد المحلي. ومن أبرز صور هذا الدعم: **(السيد ، ١٩٩٦ ، ص٨٨)**

- **الاستثمار في البنية التحتية** :شيدت الدولة شبكات متطورة من قنوات الري، وبنت السدود، وطورت الطرق والجسور التي تربط بين المناطق الزراعية والمدن الكبرى. ساعد هذا الاستثمار على تحسين حركة البضائع ونقل المنتجات الزراعية إلى الأسواق بكفاءة.
- **تشجيع الزراعة** :منحت الدولة امتيازات لبعض المزارعين، وساعدتهم على استصلاح الأراضي البور، ونظّمت الملكيات الزراعية بين الأراضي الفردية والأوقاف. وفي بعض الحالات، قامت الدولة بإعفاء المزارعين الجدد من الضرائب لفترات محددة بهدف تحفيز الزراعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- **دعم الصناعات الحرفية** :اهتمت الدولة بالصناعات المرتبطة بالزراعة مثل طحن الحبوب، صناعة الزيت، الغزل والنسيج القطني، كما شجعت على استخدام الطواحين المائية لخفض تكاليف الإنتاج وزيادة القدرة الإنتاجية.
- **بناء المؤسسات المالية والإدارية** :أنشأت الدولة بيت المال الذي كان يدير عملية جمع الضرائب وإنفاقها في مجالات متعددة مثل دفع الرواتب، تمويل البنية التحتية، ورعاية الفقراء. وقد كان بيت المال بمثابة العمود الفقري للنظام الاقتصادي الأندلسي.
- **تمويل الجيش ومؤسسات الدولة** :خصصت الدولة جزءًا من الإيرادات الضريبية لدعم الجيش وتزويده بالمؤن والعتاد، بما يضمن حماية الأراضي الأندلسية واستقرارها. كما ساعد هذا التمويل على تخفيف الأعباء عن السكان، إذ لم تكن هناك حاجة إلى فرض ضرائب إضافية إلا في حالات الطوارئ. **(بن حمود ، ١٤١٤هجريه، ص١٣٧)**.

المبحث الثاني: الزراعة في الأندلس الإسلامية – مقوماتها وتطورها

مثّلت الزراعة في الأندلس الإسلامية الركيزة الأولى والأساسية للحياة الاقتصادية، وكانت المورد الأهم الذي اعتمدت عليه الدولة والمجتمع في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير الفوائض التي شكّلت قاعدة للنشاط التجاري والصناعي. وقد لعبت الظروف الطبيعية الملائمة، مثل خصوبة التربة ووفرة المياه وتنوع المناخ، دورًا بارزًا في تنمية هذا القطاع، إلى جانب ما بذلته الدولة من جهود في دعم الاستصلاح الزراعي، وتنظيم الملكيات، وتطوير وسائل الري.

لم تقتصر الزراعة في الأندلس على النمط التقليدي، بل عرفت تحولات نوعية في طرق الزراعة، ونطاق المحاصيل، والتقنيات المستخدمة. فقد أدخل المسلمون محاصيل جديدة، ونقلوا خبرات زراعية من المشرق الإسلامي، وابتكروا أساليب متقدمة في إدارة المياه، والتسميد، والزراعة الموسمية، ما ساعد على تنويع الإنتاج ورفع جودته. **(عبد الفتاح ، ٢٠٠٧م، ص٤٣)**.

ومن خلال هذا المبحث، سيتم تسليط الضوء على أبرز **المحاصيل الزراعية** التي عُرفت في الأندلس، و**الأساليب الزراعية** المعتمدة، ثم يُدرس التنظيم الاجتماعي والاقتصادي المرتبط بالعمل الزراعي، في محاولة لفهم مدى تأثير هذا القطاع في ازدهار الاقتصاد الأندلسي واستقراره.

المطلب الأول: أهم المحاصيل الزراعية وأساليب الزراعة

أولاً: المزروعات الرئيسية

شكّلت الزراعة في الأندلس الإسلامية العمود الفقري للاقتصاد المحلي، وقد تأثرت إلى حدّ كبير بتوافر الظروف البيئية الملائمة، وبتراكم المعرفة التقنية لدى المزارعين والعلماء، الذين عملوا على تطوير طرق الزراعة وتنويع المحاصيل.

لم تكن الزراعة مجرد وسيلة لكسب القوت اليومي، بل كانت نظامًا متكاملًا شمل التخطيط، والتوزيع، والربط بين الريف والحضر، وهو ما جعل من الأندلس واحدة من أكثر مناطق العالم الإسلامي ازدهارًا في هذا المجال.
(السامرائي ، ٢٠٠٠م ، ص٥٢)

تنوعت المحاصيل في الأندلس بشكل ملحوظ، وكانت تزرع على مدار العام بفضل المناخ المتوسطي المعتدل وتوفر المياه والتربة الخصبة. واعتمدت المزارع الأندلسية على أنواع متعددة من المزروعات التي شكّلت سلة غذائية متكاملة، وكان لها أثر كبير في تحقيق الاكتفاء الذاتي، بل والتصدير أيضًا. وفيما يلي أبرز هذه المحاصيل:
(القرني ، ٢٠١٢، ص٨٨) .

- **الحبوب (القمح والشعير):**

مثّلت الحبوب العنصر الأساسي في النظام الغذائي للأندلسيين، فكان الخبز يُعد طعامًا يوميًا، وتستخدم الحبوب أيضًا لتغذية الحيوانات، وصناعة المخبوزات والمعجنات التقليدية. شجعت الدولة زراعة الحبوب لتأمين استقرار المجتمع، وتم بناء مخازن للحبوب في المدن والقرى لضمان الاستعداد لحالات الطوارئ.

- **الخضروات والفواكه:**

لعبت الخضروات دورًا مهمًا في التنويع الغذائي، وكان من أشهرها: الباذنجان، الملفوف، الخيار، الجزر، الكرّاث، والفاصولياء. أما الفواكه، فقد عُرفت الأندلس بإنتاج التين، العنب، الرمان، التوت، والمشمش، وكلها كانت تُستهلك طازجة أو تُجفف أو تُستخدم في صناعات غذائية، مما أعطى قيمة مضافة لها. وتُعد زراعة الخضروات والفواكه من أبرز المؤشرات على تطور الزراعة المنزلية والزراعة التجارية في آنٍ واحد، بما يسميه بعض الباحثين "الثورة الزراعية الخضراء."

- **الزيتون والعنب:**

كانت شجرة الزيتون ذات مكانة مركزية في الحياة الزراعية الأندلسية، ليس فقط لاستخدام ثمرتها وزيتها في الغذاء، بل في التصدير والإضاءة والعلاج وصناعة الصابون. أما العنب، فإلى جانب تناوله طازجًا، فقد استُخدم في صنع الزبيب ودبس العنب، وكان يمثل محصولًا اقتصاديًا هامًا في مناطق مثل إشبيلية وغرناطة.

- **القطن:**

دخل القطن إلى الأندلس من المشرق الإسلامي، وقد ساهمت الأجواء المعتدلة وبعض المناطق الدافئة في زراعته بنجاح. كان القطن يُغزل في الورش، ويُحوَّل إلى منسوجات قطنية تُستخدم محليًا وتُصدَّر. وقد ارتبط القطن بصناعات النسيج المزدهرة في المدن الكبرى، مثل مرسية وقرطبة، وكان أحد الموارد التي حققت أرباحًا واضحة للقطاع الحرفي.
(الكاني ، ٢٠١٨م ، ص٧٢).

- **محاصيل أخرى**

كالأرز، الزعفران، السكر، النخيل، والحنطة السوداء. تم إدخال بعضها من الخارج وتكييفه مع البيئة الأندلسية بفضل التجارب المستمرة ونقل المعرفة من المشرق الإسلامي ومن شمال أفريقيا.

ثانيًا: تقنيات الري والسقي – النواعير، القنوات، السدود

إلى جانب تنوع المحاصيل، برع الأندلسيون في استثمار المياه وتوزيعها بكفاءة عالية، وهو ما ساعد على استدامة الإنتاج الزراعي، حتى في المواسم الجافة أو الأراضي البعيدة عن الأنهار. وقد لعبت الدولة والعلماء والفلاحون دورًا

متكاملًا في بناء شبكات ري دقيقة التنظيم ومتقدمة من الناحية التقنية. ومن أبرز الأساليب المستخدمة: **(النعنعي، ١٩٨٣، ص٤٣)**

١. **النواعير :(Noria)**

النواعير كانت عجلات ضخمة مزوّدة بجرادل ترفع المياه من الأنهار إلى قنوات مرتفعة تُستخدم لري الحقول. وتُدار هذه النواعير بقوة دفع المياه الجارية، وقد استُخدمت في الأندلس منذ القرن الثامن الميلادي، خاصة على ضفاف نهر الوادي الكبير في قرطبة. كانت هذه الآلات تُبنى من الخشب أو المعدن، وأُدخلت عليها تعديلات لاحقة من قبل مهندسين أندلسيين أمثال ابن البصّال، الذين حسّنوا من كفاءتها باستخدام آليات تروس ودواليب.

٢. **القنوات المائية (Acequias) والآبار الجوفية:(Qanat)**

هذه القنوات كانت تعمل على توزيع المياه من الأنهار أو من مصادر جوفية على مسافات بعيدة. فنظام "القناة الجوفية" – الذي نُقل من الفرس والرومان – تم تطويره في الأندلس من خلال حفر قنوات تحت الأرض تقلل من التبخر، وتنقل المياه مباشرة إلى الأراضي الزراعية. وقد امتدت هذه القنوات من المناطق الجبلية إلى الهضاب الزراعية، وكانت تُدار جماعيًا من قبل القرى أو السلطات المحلية.**(أبو المعاطي، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٠م، ص٢٨٣).**

٣. **السدود والحواجز الترابية:**

أنشأت الدولة العديد من السدود الصغيرة لتجميع مياه الأمطار أو ضبط تدفق الأنهار الموسمية. وتُعد هذه السدود من أقدم وأهم البنى التحتية التي ساعدت على تأمين مصادر مياه دائمة في المناطق الجافة. كما تم بناء خزانات حجرية ضخمة تُستخدم لتخزين المياه وتوزيعها عند الحاجة.**(الاشبيلي -٢٠١٢، ص١٦٧)** .

٤. **أحواض التوزيع:**

وهي مساحات حجرية أو ترابية تُستخدم لتنظيم تدفق المياه إلى الحقول على أساس التناوب، وكانت تُراقب من قبل موظفين مختصين يعرفون باسم "العُدّادين" أو "السُّقاة"، لضمان عدالة التوزيع بين الفلاحين.

ثالثًا: أثر هذه المحاصيل والتقنيات

تجلى أثر الزراعة المتطورة في الأندلس من خلال مجموعة من النتائج البارزة التي أثّرت على مختلف مناحي الحياة: **(بيومي، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م ، ص٤٢)**

- **تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي،** وهو ما قلّل من اعتماد الدولة على الاستيراد، وضمن استقرار المجتمعات حتى في أوقات الأزمات الطبيعية أو الحصار.
- **توفير فوائض زراعية قابلة للتصدير** إلى أوروبا وشمال أفريقيا، ما أدّى إلى ربط الاقتصاد الأندلسي بشبكات التجارة الدولية.
- **تنشيط الحرف والصناعات المرتبطة بالزراعة،** مثل صناعة المنسوجات القطنية، وزيت الزيتون، ودبس الفواكه، والصناعات الغذائية.
- **رفع المستوى العلمي للزراعة،** بفضل مؤلفات علماء مثل ابن العوّام وابن بصّال، الذين نقلوا التجربة الزراعية من حدود التطبيق المحلي إلى مستوى التأصيل العلمي والتوثيق، مما ساعد على نقل المعارف إلى أوروبا لاحقًا. (بيومي ، ١٩٩٦ ، ص٥٨)

- **تثبيت السكان في الريف**، من خلال توفير فرص عمل في الزراعة والصناعات التابعة لها، وهو ما خلق توازنًا ديموغرافيًا بين الريف والمدينة.

المطلب الثاني: التنظيم الاجتماعي والاقتصادي للعمل الزراعي

لا يمكن الحديث عن الزراعة في الأندلس الإسلامية دون التوقف عند البنية الاجتماعية والاقتصادية التي قامت عليها. فالزراعة لم تكن مجرد عملية إنتاج للمحاصيل، بل كانت انعكاسًا لبنية معقّدة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تشكّلت على مدى قرون من التفاعل بين الدولة، والمجتمع، والبيئة**(حاج كولة ، ٢٠٠٩– ٢٠١٠ م ، ص٥٤)**.

لقد ساهم التنوع في أنماط الملكية والعلاقات الإنتاجية في خلق نظام زراعي مرن وفعّال، يجمع بين الأداء الاقتصادي المرتفع، والتماسك الاجتماعي، والاستقرار السياسي. ويمكن رصد أبرز ملامح هذا التنظيم من خلال محورين رئيسيين :

أنماط الملكية الزراعية وطبيعة العلاقة بين الفلاحين والمُلاك والسلطة.

أولًا: أنماط الملكية الزراعية

١. الملكية الفردية

تُعد الملكية الفردية من أكثر الأشكال شيوعًا في الأندلس، خاصة في المناطق القريبة من المدن الكبرى، أو تلك التي شهدت فترات استقرار طويلة. وقد امتلك المسلمون والمسيحيون واليهود هذه الأراضي، إما عن طريق الإرث، أو الشراء، أو المنح من الدولة. **(الخليفات ، ٢٠٠٤م ، ص٨٠)**.

كان أصحاب هذه الأراضي يمارسون الزراعة بأنفسهم أو يستعينون بعمال موسميين أو فلاحين مستأجرين. وقد ساهم هذا النمط في تشكل طبقة ريفية متوسطة، لها صلة مباشرة بالأرض، وتمتعت باستقلال اقتصادي نسبي، وشكّلت قاعدة للاستقرار الريفي والنشاط المحلي. كما أدّى ذلك إلى تناقل الخبرات الزراعية بين الأجيال، وتوسيع دائرة المعارف التقنية المرتبطة بالإنتاج الزراعي.(ربوح ، ٢٠٢٤، ٩٥).

٢. أراضي الوقف (الأوقاف الزراعية)

الأوقاف شكّلت بعدًا اقتصاديًا واجتماعيًا ذا طابع خاص. فهذه الأراضي التي أوقفها الأثرياء والعلماء والحكام لخدمة مصالح دينية أو تعليمية أو صحية، كانت تُدار وفق نظام دقيق، يُشرف عليه الناظر أو المتولي، ويخضع للمحاسبة القضائية.

غالبًا ما كانت تُزرع من قبل فلاحين مقابل أجر أو نسبة من المحصول، ويذهب العائد إلى تمويل المدارس، والمستشفيات، والمراكز الخيرية والمؤسسات الدينية مثل المساجد. وامتازت أراضي الوقف بالاستمرارية والثبات، لأنها لا تُباع ولا تُرهن، مما جعلها عنصرًا ثابتًا في البنية الزراعية، وضمانًا دائمًا لبعض الفئات الضعيفة في المجتمع . **(طكوك ، ٢٠١٩م ، ص٩٣)**.

٣. الأراضي السلطانية أو "الإقطاعات"

هذه الأراضي كانت ملكًا للدولة أو للخليفة، وقد تم منحها لبعض القادة العسكريين أو كبار الموظفين كمكافأة على خدماتهم. وكانت تُدار من خلال وكلاء محليين، يُشرفون على العمال والفلاحين، ويوجهون الإنتاج لصالح الدولة أو القائد الممنوح.

وعلى الرغم من أن هذا النوع من الملكية يشبه الإقطاع الأوروبي في مظهره، إلا أن الفارق الجوهري يكمن في أن الدولة الإسلامية وضعت ضوابط شرعية لهذه العلاقة، منعت الاستغلال أو الإكراه، وأبقت على حقوق الفلاحين في الانتفاع، بل وفي بعض الأحيان في الشكوى والتقاضي.**(ربوح ، ٢٠٢٤، ص٨٨)**

ثانيًا: العلاقة بين الفلاحين، والمُلاك، والسلطة

١. الفلاحون كعنصر إنتاجي أساسي

الفلاح في الأندلس لم يكن مجرد يد عاملة، بل كان محور العملية الإنتاجية، ويتمتع بمكانة قانونية واجتماعية واضحة. تنوعت أوضاع الفلاحين ما بين: **(قسطاس، ٢٠١٤، ص٤١)**

- **مزارعين مستقلين** يمتلكون أراضيهم، ويزرعونها بأنفسهم أو بمساعدة أسرهم.
- **مستأجرين** يعملون في أراضي الغير مقابل أجر سنوي ثابت، أو جزء من المحصول.
- **شركاء في الإنتاج** عبر عقود المزارعة، وهي عقود شرعية تقوم على تقسيم الغلة بنسبة متفق عليها.
- **فلاحين في أراضي الأوقاف**، وغالبًا ما يتم إعفاؤهم من بعض الضرائب، مقابل التزامهم بخدمة الأرض.

امتازت العلاقة بين الفلاح والمُلاك، أو الدولة، بأنها لم تكن استغلالية، بل خاضعة لضوابط شرعية فقهية تنظم العقود، وتحفظ الحقوق، وتمنع الجور.**(أبو المعاطي ، ٢٠٠٠م ، ص٦٩)** .

٢. المُلاك ودورهم الاقتصادي

لم يكن المُلاك في الأندلس طبقة مترفة بالمعنى الأوروبي، بل كانوا جزءًا من المنظومة الإنتاجية. فالكثير منهم كانوا على دراية بالزراعة وأساليبها، وشاركوا في تنظيم العمل الزراعي، وإدخال التقنيات الحديثة، وتحسين جودة المحاصيل.

وكان بعضهم من العلماء أو الوجهاء الذين تولوا مسؤولية الإشراف على الوقف، أو تشجيع الفلاحين على الاستصلاح، من خلال منحهم تسهيلات أو الإعفاء من الضرائب مؤقتًا٠(قسطاس، ٢٠١٤ ، ص٨٨) .

٣. السلطة المركزية والمحلية

الدولة الإسلامية في الأندلس أدّت دورًا فاعلًا في تنظيم العلاقة بين الأطراف، ويمكن تلخيص أبرز أدوارها في: **(أحمد، ط/ ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، ص ٣٦)**

- الإشراف على توزيع المياه وتنظيم قنوات الري عبر موظفين مختصين.
- مراقبة عقود الإيجار والزراعة، والتدخل عند وجود شكاوى أو نزاعات.
- تعيين النُظّار على أراضي الوقف، وضبط عائداتها.
- فرض ضرائب معتدلة (كالخراج والعشر)، وتخصيصها للبنية التحتية والخدمات العامة.
- إصدار التشريعات الفقهية والتنفيذية لضبط العلاقة بين العمال والمُلاك.

جدول رقم (١): أنماط الملكية الزراعية والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها في الأندلس الإسلامية

نوع الملكية	مالك الأرض	شكل العلاقة مع الفلاحين	طبيعة الاستغلال	الأثر الاجتماعي
ملكية فردية	أفراد مسلمون/غير مسلمون	مباشرة أو بعقود إجارة/مزارعة	إنتاج شخصي أو مشترك	دعم الطبقة الريفية المستقلة
أوقاف زراعية	مؤسسات دينية أو علمية	فلاحون بعقود إشغال طويلة/أجور ثابتة	إنتاج مستمر لخدمة المجتمع	ضمان خدمات التعليم والصحة
أراضٍ سلطانية/إقطاع	الدولة أو قادة عسكريون	فلاحون مأجورون أو مقاسمون في المحصول	دعم خزينة الدولة أو الجيش	تعزيز السيطرة السياسية والاقتصادية
أراضي مستصلحة حديثًا	الدولة أو المجتهدون	إعفاءات ضريبية ومشاركة بالأرباح	تنمية الزراعة وتوسيع الرقعة	تشجيع الاستيطان الزراعي

المبحث الثالث: التجارة في الأندلس

الإسلامية – النشاط والأسواق

مثّلت التجارة في الأندلس الإسلامية أحد أهم ركائز الاقتصاد، إلى جانب الزراعة والصناعة، وشكّلت مظهرًا من مظاهر الرخاء الحضاري والانفتاح الثقافي الذي عاشته الدولة الإسلامية في شبه الجزيرة الإيبيرية ، فقد تميزت الأندلس بموقع جغرافي استراتيجي، منحها منفذًا بحريًا مزدوجًا على البحر الأبيض المتوسط (بحر الروم الابيض المتوسط حاليا") والمحيط الأطلسي٠(بحر الظلمات المحيط الاطلسي حاليا")، إضافة إلى اتصالها البري بالمغرب العربي من جهة، وبأوروبا الغربية من جهة أخرى، مما جعلها مركزً نشطًا للتبادل التجاري بين الشرق والغرب.

لقد ارتبط النشاط التجاري الأندلسي بشبكة معقدة من **الطرق البرية والبحرية**، وعرفت البلاد ازدهارًا في حركة القوافل، وتطوّرت الموانئ والمدن التجارية، مما أتاح تنوعًا في السلع والأسواق، وانفتاحًا على مختلف الشعوب والحضارات. وكانت التجارة الخارجية وسيلة رئيسية في جلب البضائع النفيسة من الشرق، كالبهارات والحرير، وتصدير المنتجات الزراعية والصناعية المحلية نحو أوروبا والمغرب والمشرق الإسلامي، ما عزز موقع الأندلس كمفصل حيوي في خريطة التجارة العالمية آنذاك. **(السامرائي، ٢٠٠٠م، ص٨٦)**

من جهة أخرى، عرفت المدن الأندلسية تنظيمًا دقيقًا للأسواق، حيث كانت الأسواق تُقسم حسب نوع النشاط أو الحرفة، وتُراقب إداريًا وفق نظام "الحسبة"، الذي أسهم في ضبط الأسعار، ومراقبة الجودة، ومنع الغشّ، وتنظيم التعاملات المالية. وارتبط ذلك أيضًا بتطور **النظام النقدي**، الذي اعتمد على سك العملات الإسلامية من الدنانير والدراهم والفُلوس، ما وفّر بيئة تجارية مستقرة ومنظمة. (السامرائي ن ٢٠٠٠، ص١٠١)

من خلال هذا المبحث، سنسلّط الضوء على جانبي النشاط التجاري في الأندلس:

- أولهما يتعلق بطبيعة **النشاط التجاري الداخلي والخارجي**، من حيث طرق التجارة والعلاقات الاقتصادية الدولية.
- وثانيهما يركّز على **الأسواق والعملة والنظام المالي**، لفهم كيف نُظّمت المبادلات التجارية، وكيف أسهمت الدولة في ضبط الحركة الاقتصادية داخل المجتمع.

المطلب الأول: النشاط التجاري الداخلي والخارجي

شهدت الأندلس الإسلامية نشاطًا تجاريًا واسع النطاق، امتد إلى الداخل والخارج، وشكّل أحد الأعمدة الأساسية التي بُني عليها الاقتصاد الأندلسي المزدهر. ولم يكن هذا النشاط وليد الصدفة، بل نتيجة مباشرة لتوافر شبكة متكاملة من الطرق البرية والبحرية، إضافة إلى الموقع الجغرافي الفريد الذي منح الأندلس دورًا محوريًا في حركة التبادل بين الشرق والغرب، وبين الشمال الأوروبي والجنوب المغاربي.

أولًا: الطرق البرية ومسارات التجارة الداخلية والخارجية

اعتمدت التجارة البرية على شبكة طرق متصلة تربط بين أهم المدن والموانئ والمناطق الزراعية داخل الأندلس، ومنها إلى المغرب والمشرق وأوروبا. فقد أُقيمت عدة طرق برية تربط المدن الأندلسية بعضها ببعض، كما امتدت لتصل إلى مراكز حضارية وتجارية خارج حدود الإقليم، مما سهل حركة القوافل ونقل البضائع وتميزت هذه الطرق البرية بالبنية التحتية المتطورة نسبيًا، إذ أقيمت على امتدادها محطات استراحة، وحمّامات، وفنادق وقوافل، مما وفر بيئة آمنة ومناسبة للتجار والمسافرين، وساهم في تسهيل تنقل القوافل المحمّلة بالسلع. **(عنان، ١٩٦٩م ، ص٥٣٦)**

ومن أبرز هذه المسارات:

- **طريق جبل طارق إلى سبتة، ومنه إلى طنجة وفاس،** وامتدّ لاحقًا إلى مناطق سلجماسة وأغمات في المغرب الأوسط، ما وفّر منفذًا مهمًا للتجارة مع دول المغرب العربي.
- **المسار الشرقي من سبتة إلى القيروان، مرورًا بتاهرت وطرابلس وبرقة وحتى مصر،** فكان هذا الطريق من أبرز الممرات التجارية التي تربط الأندلس بالمشرق العربي عبر شمال إفريقيا.
- **طريق "البواب"**، وهو المعبر الحيوي الذي يربط الأندلس ببلاد الفرنجة (أوروبا المسيحية)، وكان يعبر من خلال جبال البرت نحو شمال فرنسا، مارًا بمدن ومرافئ أوروبية مختلفة.

وفي السياق نفسه، نشأت **شبكة طرق داخلية** تربط المدن الأندلسية الحيوية، مثل:

- الطريق الواصل بين **قرطبة وإشبيلية،** والذي عرف بطريق "الزنبجيار"،
- طريق آخر يمرّ عبر لوقة ووادي الرمان،
- شبكة طرق نحو الشمال الشرقي تصل إلى طليطلة وفالنسيا، مرورًا بمناطق زراعية وتجارية غنية.(**إكسبراثيون ، ١٩٩٨م ، ص٥٣)**

ساهم هذا التنظيم الداخلي في تسهيل نقل المنتجات الزراعية والصناعية بين المدن، مما أدى إلى تكامل اقتصادي بين الأقاليم، وتحقيق درجة عالية من الاستقرار التجاري.

ثانيًا: التجارة البحرية والمسالك البحرية الكبرى

إلى جانب الطرق البرية، اعتمدت الأندلس على التجارة البحرية بشكل جوهري، بفضل سواحلها الممتدة على كل من البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي .فقد أتاح لها ذلك الارتباط بدول متعددة شرقًا وغربًا، وأسهم في تعزيز نشاطها التجاري الخارجي.

أبرز المسارات البحرية: **(مظهر، ٢٠٢١، ص١٩١).**

١. المسارالشمالي لبحر الروم البحر الابيض المتوسط حاليا" :

تبدأ الرحلات من الموانئ الأندلسية، مرورًا بسواحل فرنسا (بروفانس)، ثم إلى إيطاليا (بيزا، جنوة)، وصقلية، وقبرص، ثم إلى سواحل الشام (مثل ميناء عكا أو أنطاكية)، ومنه عبر الطرق النهرية والبَرية نحو بغداد، ثم إلى الخليج العربي، فالهند والصين.(الخليفات ،٢٠٠٤ ، ص ١٣٥) .

٢. المسار الجن:

يمتد بمحاذاة سواحل شمال إفريقيا، مارًّا بموانئ مثل **تونس وقرطاجنة وتاهرت،** ثم يعبر نحو البحر المالحي، فصقلية، ومنها إلى جنوب فرنسا. وقد ساهم هذا المسار في تنشيط حركة السفن والتبادل مع بلاد المغرب الأوسط والمشرق العربي.(حاج كوله ، ٢٠١٠ ، ص٧٦).

٣. خطوط النقل مع المغرب العربي:

كانت القوافل البحرية تربط الأندلس بموانئ سبتة، تطوان، وهران، الجزيرة الخضراء وغيرها، مما أتاح تبادلًا تجاريًا نشطًا في البضائع والأشخاص بين ضفتي البحر المتوسط.

ومن الموانئ التجارية المهمة التي لعبت أدوارًا محورية في هذا النشاط: مرسى الماء المدفون، مرسى الراهب، جبل وهران، أشكوبرش، قرطاجنة، قصر الفلوس، تنس وغيرها، حيث كانت هذه المراسي محطات استراتيجية تُستخدم للتموين، والبيع، وإعادة شحن البضائع. (ذنون طه ، ٢٠٢٤ ، ص١٠٥)

ثالثًا: العلاقات التجارية مع العالم الإسلامي وأوروبا

انعكست هذه الشبكة البرية والبحرية الواسعة على العلاقات التجارية للأندلس مع العالم الخارجي، حيث نشأت علاقات تجارية متينة مع المشرق الإسلامي من جهة، ومع أوروبا المسيحية من جهة أخرى.

ففي الشرق، ساهمت طرق التجارة، البرية والبحرية، في ربط الأندلس بالعالم الإسلامي عبر المغرب العربي، مصر، بلاد الشام، العراق، والحجاز، حيث جرى تبادل السلع، والأفكار، والعلوم، بالإضافة إلى انتقال الحجاج والبضائع خلال مواسم الحج، ما منح الموانئ الأندلسية مكانة مركزية كمحطات عبور بين الشرق الأقصى والغرب الإسلامي و في أوروبا، فقد أقامت الأندلس علاقات تجارية فاعلة مع المدن الساحلية للإمبراطورية الفرنجية، جنوب فرنسا، وإيطاليا، واستقبلت موانئ الأندلس سفنًا أوروبية حاملة البهارات، النسيج، الفضة، وبعض الصناعات الأوروبية، في حين صدّرت هي الحبوب، الزيت، التين، النسيج القطني، والزجاج والخزف، مما خلق نوعًا من التكامل التجاري بين ضفتي المتوسط وقد لعب التجار المسلمون واليهود والمسيحيون في الأندلس دور وسطاء مهرة في هذه الحركة التجارية الدولية، وحققوا ثروات كبيرة، وأسهموا في تحريك الاقتصاد الداخلي وتمويل المشاريع الكبرى.**(ذنون طه، ٢٠٠٤م، ص١٨٠)** .

المطلب الثاني: الأسواق والعملة والنظام المالي

أولًا: الأسواق وتنظيم النشاط التجاري المحلي

مثلت الأسواق في الأندلس الإسلامية شريان الحياة الاقتصادية اليومي، ومركزًا حيويًا للتفاعل الاجتماعي والمالي. فقد انتشرت الأسواق في جميع الحواضر الكبرى مثل قرطبة، إشبيلية، طليطلة، غرناطة، وبلنسية، إلى جانب الأسواق القروية والأرياف. وتنوعت هذه الأسواق من حيث التوقيت والدور، فظهرت أسواق دائمة تُقام يوميًا لتوفير المواد الاستهلاكية

الأساسية، وأسواق أسبوعية كانت تُعقد في يوم محدد من كل أسبوع، فضلًا عن أسواق موسمية تقام في فترات معينة من السنة، وغالبًا ما ارتبطت بالمواسم الزراعية أو بقدوم قوافل تجارية من الخارج أو بمناسبات دينية كالحج وتمثلت خصوصية الأسواق الأندلسية في تنظيمها الدقيق، الذي راعى البعد الشرعي والاقتصادي والاجتماعي. فقد وُضع نظام يُعرف بـ"الحِسبة" لضبط الأسواق ومراقبة سير العمل فيها. وكان المحتسب أو صاحب السوق يشرف على نزاهة التعاملات التجارية، ويتأكد من التزام التجار بالقوانين الشرعية، ونظافة المحال، وضبط المكاييل والموازين .كما تولّى معاينة الصناعات الحرفية كالمخابز، المطاحن، الجزارين، الخرازين، والصباغين، لضمان جودة المنتج ونزاهة الخدمة. **(حسن، ١٩٨٠، ص٧٢)**

ومما يدل على رقي هذا النظام، أن الخليفة **عبد الرحمن الأوسط (٢٠٦هـ)** خصّ ولاية السوق باستقلال تنظيمي، ففصلها عن مهام الشرطة، مما سمح بتطوير سلطة المحتسب إلى هيئة رقابية فعالة تتخذ قرارات حاسمة وسريعة. وكان للمحتسب معاونون مثل "**عريف السوق**"، وهم نُظار على المهن والصنائع المختلفة، يعملون على ضبط الأسعار، وفضّ المنازعات البسيطة، وتنظيم الحرف. وقد أظهرت هذه التنظيمات درجة عالية من الحرص على العدالة الاجتماعية، وتوازن السوق، وصحة البيئة التجارية.٠(الخليقات ، ٢٠٠٤ ، ص ١٨٧)

ثانيًا: النظام النقدي والعملة وسُبل الإصدار

من الناحية النقدية، اعتمدت الأندلس الإسلامية نظامًا نقديًا متنوعًا، تشكّل من **ثلاث عملات رئيسية: (الخليفات ، ٢٠٠٤م ، ص١٠٥)**

١. **الدينار الذهبي**

٢. **الدرهم الفضي**

٣. **الفلس (الفُلوس) النحاسي**

وقد شكل سك العملة أحد أبرز المظاهر السيادية للدولة الأندلسية، حيث أنشئت دور ضرب مركزية لسك النقود. تعود أولى محاولات سك الدينار في الأندلس إلى زمن الوالي **موسى بن نصير (٩٨هـ)**، حيث وُضعت عليه كتابات إسلامية إلى جانب بعض الصيغ اللاتينية لأغراض تداولية. وفي عهد الخليفة **عبد الرحمن الناصر (٣١٧هـ)**، أعيد تفعيل النظام النقدي الرسمي، مع إضافة اسم الخليفة إلى العملة، وإبراز رموز الخلافة الأموية.

وقد توزعت دور الضرب في عدة مدن مثل:

- **قرطبة** (المركز السياسي والمالي الأول).
- **بلنسية، إشبيلية، غرناطة، مالقة، مرسية، والجزيرة الخضراء**، وهي مدن لعبت دورًا محوريًا في الاقتصاد الإقليمي، وارتبطت بحركة التجارة وتبادل السلع.

وفي العهود اللاحقة، خصوصًا في زمن **المرابطين والموحدين**، استمر سك النقود مع تطوير في شكلها ومحتواها، مثل:**(محمود ، ٢٠١٩م، ص٦٦)**

- سك الدينار المؤمني الثقيل في عهد أبي يعقوب يوسف الموحدي.
- ظهور الدراهم المربعة، والتي تميزت عن الدنانير المستديرة السابقة.

وحتى بعد انهيار الدولة الأموية وظهور ملوك الطوائف، ثم بني الأحمر في غرناطة، استمر سك النقود الإسلامية الخاصة (كسور الدنانير)، مما يدل على حفاظهم على الاستقلال النقدي كرمز للسيادة الثقافية والمالية، وعدم السماح بإحلال العملة المسيحية في التبادلات اليومية، حتى مع تراجع النفوذ السياسي.

وتكمن أهمية هذا النظام النقدي في كونه لم يكن مجرد وسيلة للدفع، بل أداة لتنظيم التبادلات وتسهيل النشاط الاقتصادي المحلي والدولي، مع توحيد المعايير والقيم داخل السوق الإسلامية. **(عنان، ١٩٩٧، ص٧٨)**

الخاتمة

تُمثّل الحياة الاقتصادية في الأندلس الإسلامية أنموذجًا فريدًا للتكامل بين القطاعين الزراعي والتجاري، حيث استطاعت الدولة الأندلسية أن توفّق بين استغلال الموارد الطبيعية وتطوير البنية التحتية الاقتصادية على نحوٍ عزّز من مكانتها الحضارية ورفاه شعبها. لقد كشفت الدراسة عن عمق العلاقة العضوية بين الزراعة والتجارة، باعتبارهما جناحين أساسيين للازدهار الاقتصادي، وعن مدى التنظيم الذي بلغته الدولة الإسلامية في الأندلس على مستوى الإنتاج والتوزيع والرقابة.

أولًا: أهم النتائج المستخلصة

١. **تكامل الزراعة والتجارة** لم يكن مجرد تلاقٍ عرضي بين قطاعين اقتصاديين، بل جاء نتيجة تخطيط سياسي واقتصادي مستند إلى معطيات الطبيعة الجغرافية، وتنوع المناخ، وتعدد الموارد. فالزراعة وفّرت قاعدة إنتاجية قوية للسلع والمنتجات، فيما أتاحت التجارة تصريفها في الأسواق المحلية والخارجية، ما وفّر سيولة مالية ومخزونًا غذائيًا مستقرًا.

٢. تميّزت **الزراعة الأندلسية** بتعدد محاصيلها وتنوّع تقنيات الري المستخدمة، مما رفع من إنتاجية الأرض وقلل من نسب الهدر. وأسهم انتشار الأوقاف والملكية الفردية في خلق طبقة زراعية نشطة، ساعدتها علاقاتها مع الدولة والمُلّاك على تثبيت شبكة من الإنتاج والتسويق الداخلي.

٣. في المقابل، أظهرت **التجارة الأندلسية** مرونة كبيرة في التعامل مع الأسواق المحيطة، فاستفادت من موقع الأندلس بين البحر الأبيض المتوسط (بحر الروم الابيض المتوسط حاليا") والمحيط الأطلسي (بحر الظلمات المحيط الاطلسي حاليا") لتوسيع نطاق نشاطها التجاري، وربطت بين المشرق والمغرب، كما أقامت علاقات تجارية نشطة مع أوروبا عبر الطرق البرية والبحرية.

٤. جاء **النظام المالي** داعمًا لهذا التكامل من خلال ضبط الأسواق وتنظيم العملات، وتطبيق نظام الحسبة، الذي ضمن نزاهة المعاملات، ورفع من مستوى الثقة الاقتصادية داخل المجتمع، ووفّر بيئة استثمارية خالية من الغش والتضليل.

ثانيًا: أثر ذلك التكامل على ازدهار الأندلس

لقد انعكس هذا التكامل الزراعي– التجاري بشكل مباشر على **ازدهار الأندلس**، حيث تحوّلت إلى مركز اقتصادي هام في حوض البحر المتوسط، واستقطبت القوافل والتجار والعلماء من مختلف أنحاء العالم الإسلامي والغربي. وازدهرت

المدن الكبرى كمراكز إنتاج وتجارة وثقافة، مثل قرطبة وإشبيلية وغرناطة، وتحوّلت إلى مراكز حضارية تستقطب الاستثمارات والمهارات، وساهمت في نقل العلوم والمعرفة من الشرق إلى الغرب.

ولم يكن هذا الازدهار محصورًا في الجانب المادي فقط، بل امتد إلى **الجانب الحضاري والفكري**، إذ أسهمت الثروة المتأتية من الزراعة والتجارة في تمويل المدارس والمكتبات والأنشطة الثقافية، مما مهّد الطريق لظهور علماء في الاقتصاد، والفلك، والزراعة، والطب، وغيرهم.

ثالثًا: توصيات البحث

١. توصي هذه الدراسة بأهمية **مواصلة البحث في النظم الاقتصادية للحضارات الإسلامية**، وخاصة الأندلس، باعتبارها تمثل تجربة متقدمة يمكن الإفادة منها في إعادة النظر في مفاهيم التنمية المستدامة اليوم.

٢. ضرورة **التركيز على العلاقات بين الأنظمة الإنتاجية والتجارية في الحضارات الإسلامية**، لفهم منطق الترابط والتكامل الذي ميّز تلك المجتمعات، ومكنها من تحقيق ازدهار اقتصادي طويل الأمد رغم التحديات السياسية.

٣. تشجيع الباحثين على **الاستفادة من المصادر التاريخية المتنوعة** (مثل كتب الحسبة، النوازل، الجغرافيا، الأدب، الرحلات)، إذ إنها تحتوي على كمٍّ هائل من المعلومات التي ما تزال بحاجة إلى تحليل اقتصادي معمّق.

٤. اقتراح إجراء **دراسات مقارنة** بين الاقتصاد الأندلسي ونظيره في مناطق إسلامية أخرى مثل المشرق أو المغرب أو الدولة العباسية، لفهم الفروقات والتشابهات في التنظيم الاقتصادي والبنية الاجتماعية.

وبذلك، فإن البحث في الحياة الاقتصادية في الأندلس الإسلامية يكشف عن تجربة إنسانية غنية، تمثل مصدر إلهام للنظم الاقتصادية الحديثة القائمة على التكامل بين القطاعات، والعدالة في التوزيع، والتخطيط طويل الأمد.

المصادر :

أولًا :الكتب

١. ابن الفرضي ، عبد الله أبن محمد أبن يوسف ت(٤٠٣هـ) ، (١٩٠٥) تاريخ العلماء والرواة ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع ، ترجمة : غزت العطار ، ط١ .

٢. ادريس ، مقبول ، (٢٠٢٠) ، تدهور الأنساق في المدن العربية ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

٣. البكر ، خالد بن عبد الكريم ، (١٩٩٤) ، النشاط الاقتصادي في الاندلس عصر الامارة (٧٥٥– ٩٢٨)هجرية، الرياض : مكتبة الملك عبد العزيز العامة .

٤. الحميدي، محمد بن فتوح ،(١٩٦٦) ، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الاندلس ، القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة .

٥. السامرائي ، خليل إبراهيم ، وآخرون ،(٢٠٠٠) ، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس ، بيروت: دار الكتاب الجديد .

٦. الأشبيلي ، ابن العوام ن يحيى بن محمد ،(٢٠١٢) ، الفلاحة الاندلسية، ج١، المحررون أنور ابو سليم واخرون ، الاردن : منشورات مجمع اللغة العربية . .

٧. القرني ، حسن ، (٢٠١٢) ، المجتمع الريفي في الاندلس في عص بني امية ، (١٣٨– ٤٢٢) هجرية ، القاهرة : المجلس الاعلى للثقافة..

٨. المقري التلمساني ، أحمد بن مجمد ، (١٩٩٨) ، نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب، مج١، المحرر : إحسان عباس ، بيروت دار صادر .

٩. الكاني، حليم خليف،(٢٠١٨) ،*مختصر تاريخ الدولة الأموية بالأندلس* .عمان: المكتبة الوطنية الأردنية.

١٠. النعنعي، عبد المجيد.،(١٩٨٣) ، *تاريخ الدولة الأموية في الأندلس: التاريخ السياسي* .بيروت: دار النهضة العربية.

١١. حسن ، علي حسن ، (١٩٨٠) ، الحضارة الاسلامية في المغرب والاندلس ، عصر المرابطين والموحدين ، القاهرة ، مكتبة الخانجي .

١٢. طه ، عبد الواحد ذنون (٢٠٠٤) ، دراسات في تاريخ وحضارة الاندلس ، بنغازي : دار الكتب الوطنية .

١٣. عنان ، محمد عبد الله ، (١٩٦٩) ، دولة الاسلام في الاندلس ، ط٤ ، مزيدة ، القاهرة ، مطبعه لجنة التأليف .

١٤. عوض ، عبد الفتاح ، (٢٠٠٧) ، إشراقات أندلسية ، صفحات من تاريخ الحضارة الاسلامية في الاندلس ، القاهرة ، عين للدراسات

١٥. كمال ، أبو مصطفى ، (١٩٩٦) ، دراسات أندلسيه في التاريخ والحضارة ، الاسكندرية ، مركز الاسكندرية للكتاب .

١٦. مدكور، أحمد فؤاد. (١٤٢١هـ–٢٠٠١م ، (د.ت) .*أثر العرب والإسلام في النهضة الأوروبية* .القاهرة: دار الفكر .

١٧. موسى ، عزيز أحمد ، (١٩٨٣) ، النشاط الاقتصادي في المغرب الاسلامي خلال القرن السادس الهجري ، بيروت : دار الشرق .

ثانيًا : الرسائل والأطروحات الجامعية

١. ابو المعاطي ، محمد العباسي ،(٢٠٠٠) ، الملكيات الزراعية وآثارها في المغرب والاندلس ، أطروحة دكتوراه ، جامعه القاهرة ، كلية دار العلوم .

٢. الخليفات ، عطا الله سالم مجد ، (٢٠٠٤) ، التجارة في الاندلس في عصر الدولة الأموية ، (٧٥٥– ١٠٣٠م) ، رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة ، قسم التاريخ .

٣. بيومي، عبير زكريا سليمان ، (١٩٩٦) ، *دور الفقهاء السياسي والحضاري في الأندلس في القرن الخامس الهجري*)رسالة ماجستير، جامعة طنطا، قسم التاريخ .

٤. بوزيان ، ميمونة ، وصولي ، منال ، (٢٠٢٥) ، الحياة في الاندلس الاقتصادية من خلال كتب الحسبة ، اطروحة دكتوراه ن جامعة ابن خلدون ، تيارت .

٥. حاج كولة ، عبد العزيز،(٢٠٠٩)، *الحياة الاقتصادية بالأندلس من خلال النوازل الفقهية في القرنين* (١١-١٢م) ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
٦. طكوك ، إيمان، (٢٠١٩) ، الحسبة ودورها في *تنظيم أسواق الأندلس في العصر الأموي*)مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
٧. يحيى، أبو المعاطي،(٢٠٠٠) ، الملكيات *الزراعية وآثارها في المغرب والأندلس*، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهر.

ثالثًا :مقالات وأبحاث علمية منشورة

١. ربوح ، عبد القادر، (٢٠٢٤) ، *تنوع الإنتاج الحضاري في الأندلس ما بين (٤-٥هـ/١٠-١١م): دراسة في مظاهره وآثاره* .حوليات جامعة الجزائر.
٢. قسطاس، عبد الستار،(٢٠١٤) ، *أرباب المهن والحرف في المجتمع الأندلسي خلال عصري الإمارة والخلافة (٧٥٥-١٠٣٠م)* .مجلة دراسات تاريخية، جامعة البصرة، (ع١٧) ، ٤١.
٣. محمود ، خالد أحمد علي ، (٢٠١٩) ، التجارة *الدولية بين الحماية والتحرر* .الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

رابعًا :بحوث ومصادر أخرى منشورة

١- غارثيا شانشيز ، إكسبراثيون ، (١٩٩٨) ، *الزراعة في إسبانيا المسلمة* .ضمن كتاب :*الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس* (ج٢) ، تحرير : سلمى الخضراء الجيوسي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٢- مظهر، عبد الرحمن.(٢٠٢١) ، (د.ت) .*أثر العرب في الحضارة الأوروبية* .القاهرة: دار المعارف.